

الدرجة

(١)

(١)

(١/٢)

(١/٢)

(١)

(١)

(١)

[٤٠-٨]



[إجابة السؤال الأول]

أ) حكم الظهار : محروم .

دليله : قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنَكِّرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ .  
ب) يستحب الطلاق : للضرر .

الحكم : وقع طلاقه .

ج) ١- (١/٧) التعليل للصواب : لأن سرقه من حرث . (١/٢)

٢- (١/٧) التعليل للصواب : لأن سب أحداً من الرسل لا يكون إلا من جاحد . (١/٢)

٣- (١/٧) تصويب الخطأ : يلزم . (١/٢)

٤- (١/٧) التعليل للصواب : لأن القاسم كالحاكم وقرعته كحكمه . (١/٢)

٥- (١/٧) التعليل للصواب : لحديث : (لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله) . (١/٢)

[إجابة السؤال الثاني]

أ) عدة المستحاضة المبتدأة : ثلاثة أشهر . (١/٢) لماذا : لأن غالب النساء يحضن في كل شهر حيضة . (١/٢)

ب) الحضانة شرعاً : حفظ صغير ونحوه عما يضره وتربيته بعمل مصالحة .

حكم حضانة الفاسق : لا حضانة لفاسق . (١/٢) لماذا : لأنه لا يوثق به فيها ولا حظ للمحسنون في حضانته . (١/٢)

ج) ١- الحكم : وقع . (١/٢) التعليل : لأن نعم صريح في الجواب والجواب الصريح للفظ الصريح صريح . (١/٢)

٢- الحكم : بطل النكاح حكماً . (١/٢) التعليل : لأنه أقر بما يوجب فسخ النكاح بينها فلزمته ذلك . (١/٢)

٣- الحكم : يسن . (١/٢) التعليل : لأنها لا تفتقر إلى قبول فلم تفتقر إلى شهادة . (١/٢)

٤- الحكم : لم تقطع عدتها حتى يدخل بها . (١/٢) التعليل : لأن عقده باطل فلا تصير به فراشاً . (١/٢)

٥- الحكم : وقع . (١/٢) التعليل : لأنها صريحة فيه . (١/٢)

[إجابة السؤال الثالث]

أ) المرتد اصطلاحاً : الذي يكفر بعد إسلامه طوعاً ولو ممنياً أو هازلاً بنطق أو اعتقاد أو شك أو فعل .

قطاع الطريق هم : الذين يتعرضون للناس بالسلاح ولو عصاً أو حجراً في الصحراء أو البناء أو البحر فيغصبونهم المال المحترم مجاهرة لا سرقة .

الحكم : تحتم قتل الجميع وصلبهم .

ب) يشترط : ١- أن يكون المتفق وارثاً لمن ينفق عليه . (١/٢) ٢- فقر المتفق عليه . (١/٢) ٣- غنى المتفق . (١/٢)

ج) ١- التعليل أو الدليل : لأن الله تعالى خص الزنا بمزيد تأكيد بقوله : ﴿وَلَا تَأْخُذُوهُ بِمَا رَأَفْتُ﴾ .

٢- التعليل أو الدليل : قوله تعالى : ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ .

٣- التعليل أو الدليل : لأن الألف واللام للاستغراق - لعدم معهود يحمل عليه .

٤- التعليل أو الدليل : لأنها تدعى حقاً لها تضييفه إلى سببه .

٥- التعليل أو الدليل : لأن عمر وابنه عليه السلام تعاقداً إلى زيد بن ثابت عليه السلام وتحاكم عثمان وطلحة عليهما السلام

إلى جبير بن مطعم عليه السلام ولم يكن أحداً مما ذكر قاضياً .

[٤٠-٨]

الدرجة



[إجابة السؤال الرابع]

- أ) الحكم : حرم الأصعب .  
التعليق : لعدم الحاجة إليه .
- ب) الحدود اصطلاحاً : عقوبة مقدرة شرعاً في معصية لتمكن من الوقوع في مثلها .  
الحكم : يسن .  
التعليق : ليأخذ كل عضو منه حظه وأن تواли الضرب على عضو واحد يؤدي إلى القتل .
- ج) ١- (ب) لا يصح .  
التعليق أو الدليل : لأن المنع هنا ليس لليمنين .
- ٢- (أ) الحل .  
التعليق أو الدليل : لقوله تعالى : **﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾**.  
- (ب) لا يباح .
- ٣- (أ) يقتل بضده قصاصاً .  
التعليق أو الدليل : لأنه لا يصح منه قصد التذكرة .
- ٤- (أ) سقطت عدة الطلاق وابتداطت عدة وفاة منذ مات .  
التعليق أو الدليل : لأن الرجعية زوجة فكان عليها عدة الوفاة .

[إجابة السؤال الخامس]

- أ) تستحق الأم الثالثة فرضاً : إذا لم يكن للميت فرع وارث مطلقاً ولا ثنان فأكثر من الإخوة والأخوات أشقاء أو لأب أو لأم ذكوراً كانوا أو إناثاً .
- ب) يصرن الأخوات الشقيقات أو لأب عصبة : مع البنات أو بنات الابن .  
لم يدخل الأخوات لأم في هذه القاعدة : لأنهن لا يرثن مع الفرع الوارث مطلقاً .
- ج) تكميلة الفراغات :
- ١- من لا فرض لها من النساء عند عدم أخيها  $\left(\frac{1}{2}\right)$  العاصب لا تصير عصبة  $\left(\frac{1}{2}\right)$  به عند وجوده .  
٢- ابن الابن يعصب من في درجته سواء كانت أخته  $\left(\frac{1}{2}\right)$  أم بنت عمها  $\left(\frac{1}{2}\right)$  .  
٣- بنتي الابن :  $\left(\frac{1}{2}\right)$  (الثلاث فرضاً) .  
الأم :  $\left(\frac{1}{2}\right)$  (السدس فرضاً) .
- الأخت الشقيقة : الباقي (عصبة مع الغير "بنتي الابن") .  
الأخ لأب : محجوب بالأخت الشقيقة التي صارت عصبة مع بنتي الابن .